

عزت آمون: ٦ سنوات أخرى في السجن

(مترجم)

الخبر:

عزت آمون، ناشط معروف في مجال حقوق المهاجرين الممتحنين، حكم عليه بالسجن ٦ سنوات أخرى كجزء من قضية جنائية ملفقة تتعلق بالاحتيايل. وأعلن الحكم في السادس من حزيران/يونيو في محكمة مقاطعة آي. سوموني في دوشانبي. في وقت سابق، حكمت عليه محكمة العاصمة بالسجن ٩ سنوات بالتهم نفسها، كما كتبت آسيا بلس. أقارب الناشط الحقوقي لا يوافقون على الاتهام ويعزمون السعي لإلغاء الحكم.

وقال نجل عزت آمون محمد يوسف خلوفاً للصحفيين إنه مستعد لدفع أجور المدعين بحضور قاض ومدع عام، "لكنهم قرأوا الحكم وغادروا دون سؤال"، وأضاف "القاضي لم يطلب رأينا وأصدر الحكم". وفي وقت سابق، رفضت المحكمة الطاجيكية العليا استئنافهم ضد الحكم.

التعليق:

يذكر أن عزت آمون هو الرئيس السابق للمركز الطاجيكي في موسكو، كما أنه كثيراً ما ينتقد نظام رحمون، متهماً إياه بالسياسات المعادية للإسلام واللامبالاة تجاه مواطنيه. في عام ٢٠٢١، حُرِمَ من الجنسية الروسية بناءً على طلب السلطات الطاجيكية، وبعد ذلك تم ترحيله على الفور من روسيا إلى دوشانبي، وعند وصوله إلى المطار احتجزته لجنة الدولة للأمن القومي.

في وقت لاحق، رفعت دعوى جنائية جديدة ضده. وقالت السلطات إن اثنين على الأقل من المدعين سعوا لدفع تعويضات بقيمة ١٧ ألف دولار. على الرغم من أن أقارب عزت آمون قالوا إن الصفقة تمت منذ سنوات عديدة وأن المدعين دفعوا أموالهم، إلا أنهم كانوا على استعداد لإعادة المال مقابل الإفراج عنه. الآن يقولون إن السلطات لا تريد على ما يبدو استعادة أموال المدعين وإطلاق سراح عزت آمون، فهم يريدون تمديد عقوبته.

من الواضح للجميع أن الاعتقال هي أداتهم الجديدة الموجهة ضد عزت آمون ولها دوافع سياسية تتعلق بانتقاده لنظام رحمون. علاوة على ذلك، رأى رحمون في الناشط الحقوقي تهديداً حقيقياً لسلطته. اكتسب عزت آمون، وخاصة في السنوات الأخيرة، الكثير من التأثير بين السكان، وجزء كبير منهم هم العمال المهاجرون.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

محمد منصور